العامل المعنوي وأحكامه

دكتور

عيسى بن علي محمد عسيري

أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية

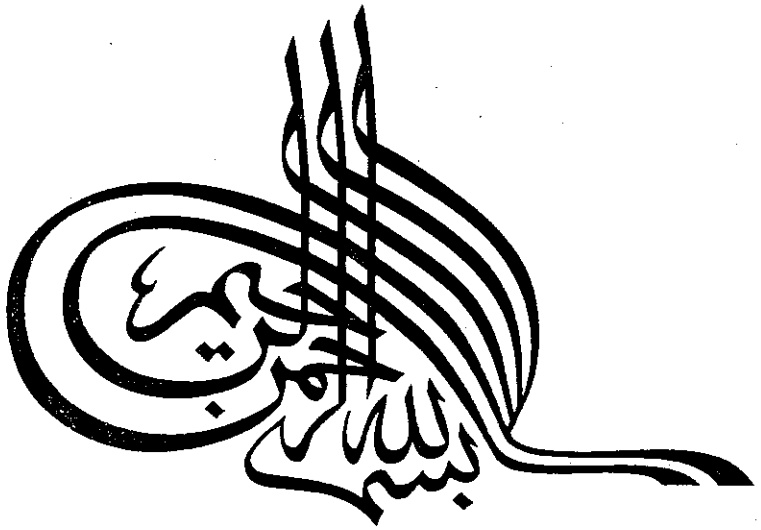
بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

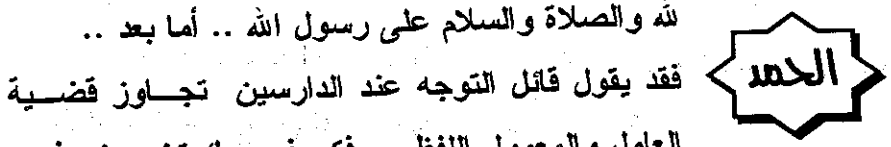

لله والصلاة والسلام على رسول الله .. أما بعد ..

فقد يقول قائل التوجه عند الدارسين تجاوز قضية العامل والمعمول اللفظي ، فكيف بك تخوض في المعنوي ، غير أني مقتنع تماماً بضرورة العامل كما عليه الجمهور من النحاة قديماً وحديثاً ، وكيف يتسنى لنا أن نعلم ولا سيما غير العرب النحو ، إن لم نشر لهم إلى الفعل ونقول هذا فعل إذا وليه اسم فالعرب ترفعه فاعلا وتجعل عامله هذا الفعل فإذا رأيت مثل هذا فقس عليه وارفعه ،وكذا عندما نتحدث عن المفاعيل وغيرها إذنقول لهم إذا جاء فعل بعده فاعل يأتي بعده مفعول فانصبه ،وهذا الفعل هو عامله وهكذا مع يقيننا أن هذا هو أسلوب تعليم النحو فقط .

وقد حفظت هذه الطريقة أبواب النحو للعرب ولغيرهم ممن تعلمه، ومن هنا تحدثت في هذا البحث عن العامل المعنوي الذي ندركه وإن كنا لا نراه حسياً، وجعلته بعنوان «العامل المعنوي وأحكامه» متضمناً المباحث التالية :

المبحث الأول : تعريفه.

المبحث الثاني : أنواعه.

المبحث الثالث : ماهيته وهل هو عدمي ؟.

المبحث الرابع : ما يدل عليه.

المبحث الخامس : عمله .

المبحث السادس : أحكامه.

المبحث السابع : أوجه الاختلاف والاتفاق بينه وبين العامل

.

ثم ختمت بالخاتمة والفهارس ، إن أصبت فلله الحمد والشكر

رت فحسبي اجتهادي وخلق الإنسان ضعيفاً.

ـــه

ما أورده النحويون من تعريفات للعامل المعنوي تتناسب مع

د من أنواعه، مغفلة النوع الآخر .

ولذا سوف أوردها كلها ثم أضيف لكل نوع ما يناسبه .

أولاً : قال ابن عقيل : هو اللفظ الذي يعمل بسبب ما يتضمنه

ل الفعل[1].

ثانياً : قال الرضي : هو كل جامد ضمن معنى المشتق[2].

ثالثاً : وفي كتاب التوقيف : هو ما لا يكون للسان فيه حظ وإنما

ى يعرف بالقلب[3] .

رابعاً : قال عباس حسن في موضع : هو ما يدرك بالفعل

.

ح ابن عقيل ٦٤٩/١.

ح الرضي ٢٥/٢.

قيف ٤٩٨/١.

خامساً : وفي موضع آخر قال : هو الذي يتضمن معنى الفعل دون حروفه[1].

سادساً : قال الزعبلاوي : هو العامل الذي لا يصبحه اللفظ[2].

وأقول : التعريف الأول ، والثاني ، والخامس ، والسادس ، يتناسب مع النوع الذي يرد له لفظ يدل عليه نحو : «هذا زيدٌ واقفاً» .

فالعامل في الحال «واقفاً» ما دل عليه (هذا) من معنى الإشارة ، فكأنك قلت: أشير إلى زيد حالة كونه واقفاً.

والذي يظهر لي أن الأحسن في تعريف هذا النوع أن يقال :

«هو كل جامد تضمن معنى الفعل دون حروفه» ولعل هذا هو ما قصده الشيخ عباس حسن .

إذ إن التعريف الأول قد يدخل فيه نحو : «أمحدثٌ أخاك معتكفاً» فالعامل في الحال هنا «محدث» وهو بمعنى : أتحدث . لكنه اسم فاعل فهو مشتق.

ويجرى مجرى هذا كل الأسماء العاملة عمل الفعل.

أما الثاني وهو قول الرضي : هو كل جامد ضمن معنى المشتق فهذا في نظري يبقى غير مانع إذ يدخل فيه نحو : «عجبت من ضربك زيداً مُكَبَّلاً» فالضرب هنا جامد وقد ضمن معنى (تضرب) وهو مشتق ولكنه لا يعد عاملاً معنوياً إذ إن فيه حروف المشتق.

(١) النحو الوافي ٤٤١/١ ، ٣٨٢/٢.

(٢) دراسات في النحو ٦٩/١

أما السادس فإنه يدخل فيه نحو : « ضربا زيدا» فالعامل في هو الفعل «ضَرَبَ » المدلول عليه بالمصدر «ضربا» وهذا الفعل ذكور وهو في هذا كالعامل المعنوي نحو : « هذا زيد مقبلاً» في الحال معنوي استدل عليه بهذا . ولكن المصدر هنا فيه الفعل فيخرج عن العامل المعنوي.

رنا إلى التعريفين الثالث والرابع نجدهما متناسبين مع النوع ن العوامل المعنوية كالابتداء العامل في المبتدأ وهذا عامل يدركُ بالحس والقلب وليس ملفوظاً به وهناأيضايمكن أن نستعمل الثالث إذ هو الأشمل لأن التعريف الرابع قد يدخل فيه العامل و المحذوف الذي تدل عليه القرائن العقلية أو الحسية.

أنواعـــــــه :

العامل المعنوي نوعان :

الأول : يطلق ويراد به ما يقابل اللفظي وهو شيئان :

١- الابتداء العامل في المبتدأ.

٢- التجرد من الناصب والجازم وهذا عامل في الفعل المضارع الرفع على مذهب الأكثرين من الكوفيين، والتجرد عامل معنوي وقد ذهب الكسائي إلى أنه ارتفع بالزائد في أوله، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم(١).

وأضاف الكوفيون إلى هذا النوع ما أسموه بالخلاف وربما سموه الصرف. والخِلاَف والمُخالَفة كلاهما مصدر للفعل خالف ويعنى به المضادة وعدم الموافقة(٢).

ومن هذا النصب بالمخالفة كما يرى الفراء في ناصب الظرف في نحو: «زيدُ أمامَك» و «عمرو وراءَكُ» .

والمخالفة هنا أن «أمامك» ليس «زيداً» كما هو عند قولك «زيدُ قائمٌ» فقائم هو زيد (٣).

ومنه أيضاً العامل في المفعول معه عند الكوفيين الخلاف ففي قولهم : «استوى الماءُ والخشبةَ» .

---

(١) الإنصاف ٥٥١/٢.

(٢) معجم المصطلحات النحوية ٧٧.

(٣) انظر الإنصاف ٢٤٥/١.

قال الكوفيون : إنما قلنا إنه منصوب بالخلاف لأنه لا يحسن
ير الفعل في المثال السابق.

أما البصريون فذهبوا إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط
و، وقيل: يقدر عامل مناسب له نحو : ولابس الخشبة[1].

ومنه عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية .

فقد ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك : «لا
السمكَ وتشربَ اللبن» منصوب على الخلاف، وذلك لأن الثاني
ف للأول ، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه ، فلا يقال : «لا
السمك ولا تشربْ اللبن» إذ المراد بجزم الأول ونصب الثاني النهي
أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين لا منفردين فلو طَعِمَ كُلٌّ واحد
ا منفرداً لما كان مرتكباً للنهي ، ولو كان في نية تكرير العامل
، الجزم في الفعلين جميعاً فيكون المراد هو النهي عن أكل السمك
ب اللبن منفردين ومجتمعين ، فلو طَعِمَ كل واحد منهم منفرداً عن
أو معه لكان مرتكباً للنهي ؛ لأن الثاني موافق للأول في النهي لا
ف له، بخلاف النصب فإن الثاني مخالف للأول ، فلما كان الثاني
للأول صارت مخالفته للأول ناصبة له ، وصار هذا كما قالوا
عندك» ، وفي المفعول معه نحو : «لو تركُ زيدُ والأسدَ لأكله»
ن الخلاف يوجب النصب هناك فكذلك في مسألتنا[2].

انصاف ٢٤٨/١.

انصاف ٥٥٥/٢.

وذهب البصريون إلى أن الفعل هنا منصوب بأن مضمرة وجوباً، وذكر الجرمي أن الناصب الواو نفسها[1].

ومنه عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية، ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ينتصب بالخلاف كما سبق مع واو المعية، وذلك أن الجواب مخالف لما قبله ؛ لأن ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمنٍ أو عرض ألا ترى أنك إذا قلت «ائتنا فنكرمَك» لم يكن الجواب أمراً، فإذا قلت :«لا تنقطع عنا فنجفَوك» لم يكن الجواب نهياً، وإذا قلت : «ما تأتينا فتحدثَنا» لم يكن الجواب نفياً، وإذا قلت : «أين بيتك فأزورَك» لم يكن الجواب استفهاماً ، وإذا قلت : «ليت لي بعيرا فأحجَّ عليه» لم يكن الجواب تمنياً وهكذا ، فلما لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء كان مخالفاً لما قبله ، وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف .

أما البصريون فذهبوا إلى أن النصب هنا بأن مضمرة وجوباً وذهب الجرمي إلى أن الناصب الفاء نفسها كما قيل مع واو المعية[2].

ومنه نصب المضارع بعد أو عند الفراء نحو : «لألزمنك أو تقضيَني حقي»إذمابعد أومخالف لما قبلها،فماقبلهامتحقق الوقوع أو

---

(١) أوضح المسالك ١٧٧/٤.

(٢) انظر الإنصاف ٥٥٧/٢، وأوضح المسالك ١٧٧/٤.

ج،ومابعدهامشكوك فيه. أما البصريون فيرون الناصب أن مضمرة بعد أو ، ومن الكوفيين من يرى أن الناصب أو نفسها[1].

وذكر من هذا النوع ما سموه الاطراد[2] ومثاله : أن الضمة لما في نحو : «يا زيدُ» و «يا عمرو» و «يا رجلُ» و «يا غلامُ» الاطراد هو العامل، وسموه معنوياً وذلك كما اطردت الضمة في وهو كل اسم ابتديء به مجرداً عن عامل لفظي وجيىء له بخبر مرو منطلق» ، و«زيدٌ ذاهبُ» إذجعلوا العامل هنا معنوياً وهو .

ومن العامل المعنوي عند بعض النحاة عامل الصفة فقد جعل [3] العامل فيها معنوياً، وهو مجيئها صفة فتكون مرفوعة عندما صفة لمرفوع ومنصوبة عندما تأتي صفة لمنصوب ، ومجرورة تأتي صفة لمجرور .

ويحتج لهذا بجواز حمل الصفة على لفظ المبني من المنادى نحو يدُ الحسنُ» و «الحسنَ» و «يا زيدُ الحسنُ الوجهِ» و «الحسنَ .

فالرفع حملا على لفظ المنادى، والنصب حملاً على المحل.

ضح المسالك ٤/١٧١.

ح المعاني ١/١٨٢.

ب الأعراب ٤٩٤.

وكذا صفة المبني مع لا النافية للجنس نحو : «لا رجلَ ظريفَ» بالبناء حملا على اللفظ ، وجاز «لا رجل ظريفاً» حملا على محل اسم لا النافية للجنس وهو النصب.

فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لما ورد الوجهان ، وهذا يبين أن العامل في الصفة هو الوقوع،أي وقوعهاصفة، وهذا عامل معنوي.

وإن كان سيبويه يرى أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف.

قال : «فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك : مررت برجلٍ ظريفٍ. فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد[1].

الثاني : من أنواع العامل المعنوي هو ما ذكر له لفظ يعمل بسبب ما يتضمنه من معنى الفعل ويشمل :

١- أسماء الإشارة نحو قوله تعالى : ﴿ وهذا بعلي شيخاً[2]﴾ بمعنى أشير.

٢- حروف التمني : «ليت زيداً هنا متوشحاً سيفه» ونحو «ليت زيداً أميراً أخوك»بمعنى أتمنى.

٣- أدوات التشبيه نحو : «كأنك سليمان يرفل في ملكه » ونحو : «كأن زيداً راكباً أسدٌ»بمعنى أشبه.

(١) الكتاب ١/٤٢١.

(٢) الآية ٧٢ من سورة هود.

- الظروف نحو : « أمامك هند متنزينةً لزفافها» . وقوله تعالى : ﴿ وإنه في أم الكتاب لدينا لعلي حكيم﴾ [1]بمعنى استقر أومستقر .
- الجار والمجرور : «هذه القاعات لطالباتنا خالصةً» ونحو : «زيد في الدار قائماً»بمعنى استقر أومستقر
- حرف الترجي لعل : «لعلك زيدُ مريداً زيارتي» ونحو : «لعل زيداً أميراً قادم»بمعنى أرجو .
- حروف التنبيه نحو : «هأنت واثقا من نفسك» ونحو : « هأنت زيد راكبا»بمعنى أنبه .
- أدوات الاستفهام التي يقصد بها التعجب نحو قول الأعشى :

يا جارتا ما أنت جاره بانت لتحزننا عَقَاره

بمعنى أتعجب .

- أدوات النداء نحو يا في قولك :« يأيها الرجل قائما» أي أدعو .
- «أمّا» نحو قولهم : « أما علما فعالم» إذ التقدير : مهما يذكر أحد في حال علم فالمذكور عالم.

قيل ومنه : « تميمي أبوه كذباً»[2]أي ينتسب .

ونحو : «هو الرجل علما» مقصوداً به الكمال كأنك قلت : كمل .

وكذا «هو زهير شعرا» تريد التشبيه[1].

ية ٤ من سورة الزخرف.

العامل المعنوي عامل عدمي :

معنى كونه عدمياً أي أنه غير معروف بالحس وهذا ما ذهب إليه الكوفيون ،إذ قالوا عند الحديث عن عامل الرفع في المبتدأ :

ولا يجوز أن يقال : إن المبتدأ يرتفع بالابتداء لأننا نقول : الابتداء لا يخلو: إما أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره ، أو غير شيء. فإن كان شيئاً فلا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة من حروف المعاني.

فإن كان اسماً فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له ، وذلك محال .

وإن كان فعلاً فينبغي أن يقال : «زيد قائماً» كما يقال «حضر زيد قائما».

وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد، وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم ، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو غير معروف[2].

والذي يهمنا هنا هو قول الكوفيين: إن هذا النوع من العامل غير معروف، إذ يرون أن العامل لا بد أن يكون حسياً.

وهنا أقول حول ماذكره الكوفيون:

---

(١) شرح المرادي ١٥٤/٢.

(٢) الإنصاف ٤٤/١.

أولاً : الكوفيون أنفسهم هم الذين قالوا بالعمل للخلاف وللصرف
خلاف والصرف عوامل معنوية ، وذلك كما سبق عند حديثهم عن
ب الظرف في نحو: «زيدٌ عندك» .

وعن ناصب الفعل في نحو : «لا تأكل السمك وتشربَ اللبن» .
: «ما تأتينا فتحدثنا».

وعن ناصب المفول معه في نحو : «سار زيدٌ والخشبةَ» .

ثانياً : كل العوامل مردها للمعنى حتى وإن كانت لفظية فعندما
ثلاً «قام زيدٌ» .

الذي رفع «زيد» إنه المعنى وهو تلبس زيد بالقيام على سبيل
ة، فلفظ «قام» هو دلالة فقط على العمل، وليس هو العامل بل
دل المتكلم على أن «زيد» تلبس بهذا الحديث فاتجه المتكلم إلى
وكذا حيث ينصب أو يجر إنما يفعل هذا وفق المعاني التي تدل
لألفاظ، وهذا ما عناه ابن جني عند قوله:

ولأجله كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها
ألا ترك إذا قلت «ضربَ سعيدٌ جعفرا» .

فإن «ضرب» لم تعمل في الحقيقة شيئاً ، وهل تحصل من قولك
ب» إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة «فَعَل» فهذا
ت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل.

إنما قال النحويون : عامل لفظي ، وعامل معنوي، ليروك أن
مل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كـ «مررت بزيدٍ» و «ليت

عمراً قائم» وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم(١).

ثالثاً : لا يشترط في العامل أن يكون حسياً ،بل يكفي أن يكون أثره موجوداً، إذ الأثر يدل على المؤثر كدلالة الانشراح على الفرح، والعبوس على الضيق وهكذا، فالمبتدأ مثلاً في قولنا «زيدٌ موجودٌ» رفعه المتكلم من وحي الابتداء به، وكان معنى الابتداء كافياً في هذا، وإن لم يرد له لفظ، ويقاس عليه غيره.

رابعاً : المعنى هو مدعاة التغيير في الكلام. فعند معنى الفاعلية يرفع المتكلم، وعند معنى المفعولية ينصب ، بل أيضاً في الجانب البلاغي فعند إرادة الاهتمام بشيء تقدمه، وعند إرادة الحصر تحصره ، وعند إرادة الإبهام تبهمه مستخدماً ألفاظ وصيغ الإبهام ، وهذا هو ما يتوافق مع طبيعة اللغة ، إذ العربي عند رفعه «زيد» في قوله «قام زيدٌ» لم يكن يعول على الفعل بصوته وحروفه إنما كان التعويل على ما يريده من معنى تحقق عبر هذا اللفظ .

هذا ولا يمنع أن يكون للعامل المعنوي وسائط ينفذ من خلالها إلى العمل وهو النوع الثاني الذي اشرنا إليه سابقاً من العوامل المعنوية. كما في قولك «هذا زيد قائماً» فبوساطة لفظ اسم الإشارة نفذ المعنى للعمل فيما بعده على تقدير أشير.

خامساً : إن محور التصرف في الكلام عبر المتكلم فالمتكلم هو الذي يتصرف في أساليب الكلام، ويستخدم من الوسائل الصوتية

(١) الخصائص ١/١٠٩

نوية .ومن القرائن اللفظية والحالية ما يمكنه من إفهام غيره ، العنصر الفاعل في عملية التخاطب والتفاهم، وليست الألفاظ إلا ة من الوسائل التي يستخدمها ، فقد يعن له أحياناً استخدام غيرها الإشارة، ولغة الرمز ،ولغة الرسم. وأعني بهذا أن المتكلم هو الذي وينصب ويجر ويجزم ،وهو المطالب بالوجود لا العدم .وكيف لنا الب العربي بأنه لا بد أن يبرز لنا عاملاً حسياً وهو لا يعرف معنى ،بل هذه لغته في صحوه ومنامه، بدؤها ونشأتها إلهام إلهي مع مضي الزمن وكثرة الاستعمال.

ما يدل على العامل المعنوي :

أولاً: اتفاق عدد من النحاة على أن العامل في هذه المسألة معنوي ، فيصبح هذا الأمر متعارفا عليه عند الدارسين . فمثلاً : «زيد مؤمن» .

قال مجموعة من النحاة العامل في المبتدأ وهو «زيد» الابتداء ، أي أنه جاء في بداية الكلام ،ذلك أنهم نظروا إلى المبتدأ فوجدوه غير مسبوق بعامل لفظي ولذا حين عرفوا المبتدأ قالوا هو : الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مخبر عنه[١]...

وقال ابن مالك : هو ما عدم حقيقة أو حكما عاملاً لفظياً من مخبر عنه[٢].

فعندما لم يجدوا له عاملاً لفظياً قالوا : العامل فيه معنوي وهو الابتداء، إذ إن العامل لا بد أن يكون لفظياً أو معنوياً ولا ثالث لهما .

وهكذا عُلم عند أصحاب الاختصاص أن العامل في المبتدأ الابتداء بعد النظر والتأمل ، ولست هنا بصدد ذكر الخلاف في رافع المبتدأ ، فليعد إليه في مظانه.

ثانياً :الاطراد وهو التلازم في الثبوت والتتابع وعدم التخلف[٣] كاطراد الضمة في المنادى المبني نحو : «يا زيدُ» و «يا عمرو» و «يا رجلُ» و «يا غلامُ» إلى ما لا يحصى . نزل هذا الاطراد منزلة العامل

---

(١) أوضح المسالك ١٨٤/١.

(٢) شرح التسهيل ٢٦٧/١.

(٣) التعريفات ١٤١ ومعجم المصطلحات النحوية ٣٥٩

نوي ،وذلك كاطراد ضمة المبتدأ في كل اسم ابتدىء به مجرداً عن
ل لفظي وجيء له بخبر.

ثالثاً : دليل لفظي إذ يأتي لفظ ليدل على العامل المعنوي نحو :
ت زيداً أميراً أخوك» فالمعنى هنا تمني، وهذا المعنى هو العامل في
ل «أميرا» وليس لفظ «ليت» وإنما «ليت» جاءت لتدل عليه.

رابعاً : التوجه كقول من ينظر إلى باب دارٍ : « لمن الدارُ
حاً بابُها» فأعملوا في الحال معنى انظر وأبصر، ودل عليه التوجه
المتكلم بوجهه نحوها.

وقد وجدت أكثر ما يدل على العامل المعنوي الحروف ،كحروف
يه ، والتشبيه ، والتمني ، والجار مع مجروره ، والترجي ، والنداء
لتفصيل ، فحروف التنبيه كالهاء في قولك : «هأنت زيد راكبا» تدل
أنبه ، والتشبيه في قولك : «كأن زيدا راكبا أسد» أشبه ، والتمني
قولك : «ليت زيداً هنا موشحاً بسيفه»أتمنى . والجار مع مجروره
: «زيد في الدار قائماً» استقر. والترجي نحو « لعل زيداً أميراً
» أرجو . والنداء في نحو : «يا أيها الرجل قائما» أدعو. والتفصيل
: « أما علما فعالم» أي : مهما يذكر من العلماء فهو عالم. وهكذا.

وأرجع السبب في نظري إلى الآتي :

أولاً : الحروف كثر دلالتها على معنى مقدر، فلا بد لكل حرف
معنى جاء ليدل عليه – وأقصد بهذا حروف المعاني لا حروف
ي – سواء أكانت مفردة أم مركبة ، ومن هنا استعملت لتدل على
المعنوي الذي تحمل معناه والذي وردت دلالة عليه.

ثانياً : الحروف لا تستقل بنفسها فأتت ما أن ترى حرفاً حتى تحتاج إلى متعلقه ليدل عليه ، ولا أريد المتعلق المصطلح عليه عند النحاة ، بل أريد أوسع من ذلك وهو ما يدل عليه هذا الحرف من معنى.

ولهذا ورود هذه الحروف يجعلنا نبحث عن معانيها الدالة عليها، وهذا يقودنا إلى العامل المعنوي.

ثالثاً : أكثر الكلام تركيبه على الحروف ورجوعه في فوائده إليها[١] فهي كالآلات التي يحتاج إليها المتكلم في بيان المعاني .

نقل الصاحبي عن الأخفش قوله : ما لم يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع ولم يجز أن يتصرف فهو حرف[٢].

فالحرف ينوب عن كل تلك الأمور إذا لم توجد في الكلام ، ومن هنا كثر نيابتها عن العامل المعنوي.

رابعاً : الحرف أكثر حرية في بيان المعاني ، ولذا تجده صالحاً لحشد كثير من المعاني وهو حرف واحد. فمثلاً الباء تجيء للإلصاق وقد يكون من معانيها المجاوزة والتعدية والحال والظرفية والاستعانة والتعليل والبدل والاستعلاء والتبعض والقسم.

ولعل : من معانيها الترجي ، والإشفاق، والتعليل ، والاستفهام، والشك[٣].

---

(١) رصف المباني ٩/٧ .

(٢) الصاحبي ، ٩٥.

وهذا يدلنا على أنها أسهل للمتكلم في ذكرها لتدل على معنى ، وهو الذي نطلبه في الدلالة على العامل المعنوي.

أما النوع الأول . فقال الكفومي : عمل العامل المعنوي ليس إلا [1].

وقد وجدت كلام النحاة عن الرفع انحصر في الآتي :

أولاً : رفع المبتدأ . فقالوا إن رافع المبتدأ هو الابتداء، وقد هذا القول إلى البصريين . قال البصريون : إنما قلنا إن العامل هو داء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية؛ لأن العوامل هذه الصناعة ليست مؤثرة حسياً كالإحراق للنار والإغراق للماء لع للسيف ، وإنما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم ء، كما تكون بوجود الشيء. ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت يز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك ها هنا .

وقد سبق أن ذكرت أن النحاة عرفوا المبتدأ بأنه المجرد من مل اللفظية، فإذا كان كذلك فما الذي عمل فيه الرفع ؟ إن لم يكن ل لفظياً فهو معنوي ولا منزلة بينهما ، وقد ذكر في رافع المبتدأ آخر : أن الخبر هو العامل فيه إذ هما مترافعان كل واحد رفع [2].

الكليات ١٦٦٤/١.

ثانياً : رفع الفعل المضارع . إذ قالوا إن رافعه تجرده من الناصب والجازم وهذا عامل معنوي ،وقد نسب هذا الرأي إلى الفراء واختاره ابن مالك وقال : إنه متعين[1] وفي ألفية ابن مالك [2]:

ارفع مضارعاً إذا يُجردُ من ناصب وجازم كتسعد

الثاني من الأقوال في رافع المضارع أنه رفع لوقوعه موقع الا سم فهو معنوي أيضاً وهذا مذ هب سيبويه وعليه الجمهور.

والثالث : أنه ارتفع بحروف المضارعة فيكون عامله لفظياً.

والرابع : أنه ارتفع بنفس المضارعة وعليها ثعلب وهناك أقوال أخرى[3].

ثالثاً: ما ذهب إليه الأحمر من أن العامل في الفاعل هو معنى الفاعلية وليس الفعل ففي نحو «قام زيدُ» الذي عمل في «زيد» الرفع هو معنى الفاعلية وليس الفعل «قام» فيكون العامل معنوياً.

ولا أرى هذا ؛إذ لو كان الأمر كذلك لوجب ألا يرتفع نائب الفاعل في نحو «ضُرب زيدُ» إذ لا معنى للفاعلية هنا.

ولوجب ألا يرتفع كذلك في نحو : «مات زيدُ» إذ لا معنى للفاعلية هنا.

(١) شرح التسهيل ٦/٤

(٢) ضياء السالك ٣/٤.

وقيل العامل فيه معنى الإ سناد. فهذا أيضاً عامل معنوي.

ه هشام[1] وذكرت أقوال أخرى .

رابعاً : العامل في الصفة في نحو : «هذا رجلٌ شاعرٌ» و«جاء حاذقٌ» ونحوه.

وقولهم : «رأيت رجلاً شاعراً» و"مررت برجلٍ شاعرٍ"

قالوا : إنما عمل في الصفة هنا هو وقوعها صفة ،وليس العامل هو العامل في الموصوف كما ذكر سيبويه عند قوله : «فأما النعت جرى على المنعوت فقولك : «مررت برجلٍ ظريف» فصار النعت وراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد[2].

واحتج أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه بصفة اسم لا النافية س إذ صح مجيئه منصوبا نحو :

«لا رجلَ ظريفاً في الدار» فلو كان العامل فيه هو لا النافية س، إذاً لكان مفرداً يبنى على ما ينصب به[3].فدل على أن العامل في فة عامل آخر وجعلوه معنوياً . غير أني وجدت أن العامل المعنوي النوع الأول قد ينصب ولايقتصرعلى الرفع وذلك في :

أولاً : ناصب الظرف في نحو : «زيدٌ عندَك» و «زيدُ أمامَك».

فالكوفيون يرون ناصب الظرف هنا الخلاف، والخلاف عامل وي. وقد برهن الكوفيون على مذهبهم هذا فقالوا : إنما قلنا إنه

( ) الهمع ١٥٩/١

) الكتاب ٤٢١/١.

ينتصب بالخلاف وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، ألا ترى أنك إذا قلت : «زيدٌ قائمٌ» و«عمرو منطلقٌ» كان قائم في المعنى هو زيد، ومنطلق في المعنى هو عمرو ، فإذا قلت: «زيدٌ أمامَك» و «عمرو وراءَك» لم يكن أمامك في المعنى هو زيد ، ولا وراءك في المعنى هو عمرو، كما كان «قائم» في المعنى هو «زيد» ومنطلق في المعنى هو «عمرو» فلما كان مخالفاً له نصب على الخلاف[1].

أما القول الذائع والمشهور عند النحاة فالظرف هنا معمول لتعلقه بفعل محذوف تقديره استقرأومستقر .

ثانياً : نصب المضارع بعد واو المعية نحو : «لا تأكل السمك وتشربَ اللبن» فقد ذهب الكوفيون أنه منصوب وعامله الصرف أو الخلاف.

قال الكوفيون : إنما قلنا إنه منصوب على الصرف ؛وذلك لأن الثاني مخالف للأول ، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه فلا يقال : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن ، وأن المراد بقولهم : «لا تأكلْ السمك وتشربَ اللبن» بجزم الأول وبنصب الثاني النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين لا منفردين ... فإن الثاني مخالف للأول. فلما كان مخالفاً له ومصروفاً عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصبا له، وصار هذا كما قلنا في الظروف نحو : «زيدٌ عندكَ»[2].

(١) الإنصاف ٢٤٥/١.

(٢) الإنصاف بتصرف ٥٥٥/٢-٥٥٦.

ثالثاً : نصب المضارع بعد فاء السببية نحو : «ما تأتينا فتحدثَنا" أي الكوفيون علة النصب الخلاف بين ما بعد الفاء وما قبلها ،فما فاء مثبت ،وما بعدها منفي ، فإذا كان كذلك وجه نصبه على . أما رأي البصريين في هذه المسألة وسابقتها، فهم يرون أن ع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد النفي أو الطلب ين[1]وهذاعامل لفظي.

رابعاً : نصب المفعول معه في نحو : «سرت والخشبةَ».

فالكوفيون على أن ناصبه الخلاف إذ ما بعد الواو مختلف عما فالخشبة لا تسير، فلما وقع الخلاف كان هذا هو الناصب .وهذا معنوي من النوع الأول [2]. وإن كان مذهب سيبويه أن العامل في ل معه الفعل قبله أي أنه لفظي.

قال : «الواو لم تغير المعنى ولكنها تُعمل في الاسم ما قبلها»[3].

قيل:ومن هذا النوع ناصب المفعول المطلق في قولهم «له على رهم عرفاً[4]» والذي يظهر لي أن ناصبه عامل لفظي تقديره : ر اعترافاً.

وأما النوع الثاني من العامل المعنوي فورد في الآتي :

شرح التصريح ٢/٢٣٨.

الهمع ١/٢٢٠.

الكتاب ١/٢٩٧.

أولاً : أكثر عمله نصبُ الحال؛ وذلك لما فيها من معنى الظرفية. والظرفية كما نعلم وعاء لكل حدث ، أقول هذا لأني وجدت الكلام عن نصب هذا النوع للحال في أكثر من ثمانية وسبعين موضعاً كلها تتحدث عن نصب العامل المعنوي للحال. ومثال ذلك : «هذا زيدٌ قائماً» وقوله تعالى : ﴿ هذا بعلي شيخاً﴾[1].

ومثله: « هأنت مسروراً » و «لعل زيداً أميراً أخوك» . وغيرها.

ثانياً : ينصب الظرف نحو : «كأنك اليومَ أسدٌ» .

فالعامل في الظرف هو معنى التشبيه . وأرى أن العلة في هذا قرب الظرف من الحال؛ فالحال على معنى في كالظرف ؛إذ إنك عند قولك «جاء زيدٌ راكباً» أي : جاء في حالة ركوب .

وقد ذكرالاسفراييني أن هذا النوع من العامل المعنوي قد يرفع ما بعده ، قال بشرط الاعتماد نحو : « أعندك زيدٌ» فهو يرى «زيد» مرفوع بعامل معنوي دل عليه الظرف(١) والنحويون يعدون ذلك عاملاً لفظياً .فزيد في المثال السابق مرفوع على أنه فاعل للظرف، الذي حل محل الفعل ؛لأن الأصل عندهم : «حل عندك زيدٌ» ذهب هذا المذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين كالأخفش والمبرد.

أما البصريون فإنهم يرون أن «زيداً» في المثال المذكور مرفوع؛ لأنه مبتدأ والظرف متعلق بمحذوف خبر[2].

---

(١) الآية ٧٢ من سورة هود.

(٢) لباب الإعراب ٤٩٣.

خامـــــــــــه:

للعامل المعنوي أحكام هي :

- العامل المعنوي لا بد أن يكون جامداً . قال الرضي : هو كل جامد ضمن معنى المشتق[1]وهذا تراه في الشواهد والأمثلة السابقة .
- العامل المعنوي لا يظهر في الكلام ، إذ هو معنوي . وما تظهر من علامات هي دالة عليه فقط نحو : «هذا» بمعنى أشير و «ها» بمعنى أنبه و«ليت» بمعنى أتمنى ، وأدوات التشبيه بمعنى أشبه، والترجي بمعنى أرجو ، والنداء بمعنى أدعو ونحوها. ورد في حاشية الصبان : إسناد العمل إلى الأشياء العشرة ظاهري ، والعامل في الحقيقة المدلول عليه بها ،كأشير وأنبه وفعل الشرط في «أما علماً فعالم»[2].

ومن هنا جعلوه قسيما للعامل اللفظي فقالوا : العامل إما أن يكون لفظياً، وإما أن يكون معنوياً . كما جعلوا الكلمة اسماً وفعلاً وحرفاً فالعامل اللفظي له مادة الفعل وتركيبه بخلاف العامل المعنوي.

٣- العامل المعنوي لا يتصرف إذ ليس له مادة تصرفها . ورد في اللباب: ولا يتقدم الحال على هذا العامل؛ لأنه غير متصرف ،والتقديم تصرف فلا يستفاد بغير تصرف [3].

(١) شرح الرضي ٢/٢٥.
(٢) حاشية الصبان ٢/١٨١.

٤- العامل المعنوي لا يحذف . قال ابن هشام : في قوله تعالى : ﴿ سبعة وثامنهم كلبهم»[1]: وقيل هي واو الحال – أي وثامنهم – أو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوق الاسم بالصفة كـ«مررت برجل ومعه سيف» . فأما الواو الأولى فلا حقيقة لها(أي من قال واو الثمانية) ، وأما واو الحال فأين عامل الحال . إن قيل هو من باب «وهذا بعلي شيخا»[2] قلنا : العامل المعنوي لا يحذف[3] . فإن قيل هو محذوف أصلاً أقول:ليس كذلك، إذ المحذوف لما كان أو يمكن أن يكون موجوداً، وهذا ينطبق على العامل اللفظي ، أما المعنوي فإنه غير ظاهر، ولكنه ليس محذوفاً إذ لو كان محذوفاً لما عمل البتة.

٥- لا يتقدم عليه معموله . أقصد بمعموله الحال وهذا عند الجمهور ، وجوزه ابن مالك إذا كان الحال ظرفاً أو حرف جر وعامله كذلك ، وأجازه الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو : «زيدٌ قائماً في الدار»[4] غير أنني أرى أن النحاة دائماً يتوسعون في الظرف والجر والمجرور ما لا يتوسعون في غيرهما ، فأجازوا الفصل بهما بين الفعل الناقص ومعموله، وبين فعل التعجب والمتعجب منه ، وبين الحرف الناسخ

(١) الآية ٢٢ من سورة الكهف.
(٢) الآية ٧٢ من سورة هود.
(٣) مغني اللبيب ٨٦٠.
(٤) شرح الرضي ٢/٢٤.

ومنسوخه ، وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن ، وبين
حرف الجر ومجروره وبين المضاف والمضاف إليه وبين إذن
ولن ومنصوبهما.

ومن هنا فيصح أن يقال «قائماً زيدٌ في الدار».

لا يفصل ببينه وبين معموله بأجنبي[1] وعلل النحاة هذا بضعفه
فإذا كان العامل اللفظي يمنع الفصل بينه وبين معموله بأجنبي،
فكيف بالعامل المعنوي.

لعامل المعنوي ضعيف؛ ولذا منعوا تقدم معموله عليه وبعضهم
قال : وإن كان ظرفاً الا بشرط كما ذكرنا في كلام الأخفش
السابق .

الأنباري : والعامل المعنوي ضعيف فلا يعمل في شيئين كالعامل
.

ورد في شرح ابن عقيل : فأما النوع الذي يجب ذكره ولا
فه فهو العامل المعنوي، كالظرف واسم الإشارة فلا يحذف
هذه العوامل ؛ لأن العامل المعنوي ضعيف فلا يقوى على أن
محذوف[2].

في حاشية الصبان تعليقاً على الإلغاء في نحو : «زيد أظن
د: أنهما سواء – يعني جواز الإلغاء والإعمال – لأن العامل

المعاني ١٥٥/١١.
اف ٤٧/١.
ابن عقيل ٥٩٩/١.

اللفظي لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوي الذي هو الابتداء .
وقيل الإعمال أقوى لأن العامل اللفظي أقوى [1].

ومن حيث كان العامل اللفظي قوي والعامل المعنوي ضعيف لا
يصح لك الحمل على العامل المعنوي إذا أمكن تقدير عامل لفظي .

ولذا عندما تحدث السيوطي عن رافع الفاعل قال : في رافع
الفاعل أقوال.

أحدها وعليه الجمهور أنه العامل المسند إليه من فعل أو ما
ضمن معناه كما فهم من الحد لأنه طالب له.

الثاني : أن رافعه الإسناد أي : النسبة فيكون العامل معنوياً
وعليه هشام ورد بأنه لا يعدل إلى جعل العامل معنوياً إلا عند تعذر
اللفظي الصالح[2].

٨- العامل المعنوي أقل استعمالاً من العامل اللفظي. ولذا فهو
كالشاذ النادر بالنسبة للعامل اللفظي .

قال الرضي : العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة للفظي كالشاذ
النادر[3].

(١) حاشية الصبان ٢٨/٢.
(٢) الهمع ١٥٩/١.
(٣) شرح الرضي ٢٧٩/٢.

قال الحبشي : إن نظرية العامل في النحو تقتضي ترجيح العامل
لى العامل المعنوي . إذ العامل المعنوي كالشاذ بالنسبة للفظي
عليه المتنازع فيه[1].

هذا ما يلحظه المتتبع لأبواب النحو . إذ لا يجد الحديث عن
معنوي إلا قليلاً حتى إن بعض النحاة حصر عمل النوع الأول
لابتداء وفي رفع المضارع ، وحصر النوع الثاني في نصب
..

– لا يفسر العامل المعنوي عاملاً آخر قال السهيلي(٤): لا
، المعنوي على معنوي آخر. وهذا أظنه أمراً طبعياً إذ هو لا
فسه فكيف يدل على آخر وكما يقال : فاقد الشيء لا يعطيه.

خافض ٢٢٢/١.
ن الأنف ٣٦٠/٢

أوجه الاتفاق والاختلاف بين العامل اللفظي والمعنوي

ما يتفقان فيه :

يتفقان في :

أولاً : طلب المعمول. إذ العامل المعنوي يطلب معموله كاللفظي، فهوعامل ولابد لكل عامل من معمول، وقد رأينافي الأمثلة السابقة طلبه المعمول وتأثيره فيه

ثانياً : يصح تقدم الحال على عاملها المعنوي عند بعض النحاة نحو : «واقفاً هذا زيدٌ» كما يصح تقدمها على عاملها اللفظي نحو : « ضاحكاً جاء زيدٌ».

ثالثاً : يصح تقدم الظرف على عاملها المعنوي نحو : « أكلَّ يوم لك ثوبٌ». كما يصح تقدمها على عاملها اللفظي نحو : يوم الخميس صام زيدٌ».

رابعاً : العامل المعنوي لا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي، وهكذا العامل اللفظي فلا يقال:((أنت زيد ضاربه)) إذا جعلت ((ضاربه)) خبرا للضمير ((أنت)) إذ لاعمل للمبتدأ في زيد ،فإذا كان هذا في العامل اللفظي فهوفي المعنوي أولى.

قال الرضي :لايجوز الفصل بين العامل الضعيف ومعموله[1](١)

خامساً : سبب العمل في العامل المعنوي هو المعنى كما هو كذلك في العامل اللفظي كما أسلفنا.

(١) شرح الرضي٢٢١/٢

أوجه الخلاف :

أولاً : العامل المعنوي منوي غير ملفوظ به ، يرى أثره على ل فقط ولذا عرفه البعض كما سبق بأنه ما لا يكون للسان فيه حظ هو بمعنى يعرف بالقلب.

أما اللفظي فإنه محسوس وملفوظ به أو مقدر وهو مراد . ومن ن العامل اللفظي يعد جلياً واضحاً.

ثانياً : العامل المعنوي لا يدل على معنوي آخر ، بل هو محتاج ل عليه.

أما اللفظي فإنه يمكن أن يدل على عامل لفظي آخر . فمثلاً «هل زيداً رأيته».

دل الفعل «رأيته» على ناصب «زيد» وهو رأيت مقدراً . ومثله يدٌ قام» فـ«زيد» مرفوع بفعل مضمر دل عليه المذكور . وعلى رد قوله تعالى: ﴿ إذا السماء انشقت﴾[1] و ﴿ إذا الشمس ﴾[2].

ثالثاً : لا يصح حذف العامل المعنوي.قال ابن هشام : العامل ي لا يحذف [3].

أما اللفظي فيجوز حذفه ، إن دل عليه دليل، وقد يجب كما هو في باب الاشتغال.

لآية ١ من سورة الانشقاق.

لآية ١ من سورة التكوير.

غني اللبيب ٢٤٩/١.

رابعاً : العامل المعنوي غير متصرف، ولذلك لا يتصرف في معموله بتقديم ولا تأخير .

ورد في اللباب : ولا يتقدم الحال على هذا العامل لأنه غير متصرف والتقديم تصرف ، فلا يستفاد بغير تصرف[1].

أما اللفظي فهو متصرف؛لأن ظهوره ،وكونه محسوساً، سوغ تصرفه ، فيأتي منه المضارع والماضي والأمر ، ويأتي من الأفعال المشتقات بأنواعها كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفصيل وغيرها.

خامساً : المعنوي أقل توسعاً في العمل ، ولذا قصروا عمل النوع الأول منه على الرفع .وعمل النوع الثاني على الحال وقيل: والمفعول معه ، والظرف .

أما اللفظي فله معمولات كثيرة مرفوعة ومنصوبة ومجرورة.

سادساً : المعنوي جامد ، أما اللفظي فجامد ومشتق ، والعلة في هذا أن العامل المعنوي ليس له بنية تركيبية . متناغمة مع مادة الفعل ، أما في اللفظي فتجد «قائم» . من «قام» و «مضروب» من «ضُرب» . و» حَسنُ الوجه» من «حَسُنَ». و «أفضل » من « فَضُل».

سابعاً : العامل المعنوي لا يطلب إلا معمولاً واحداً فلوتتبعت الأمثلة السابقة لوجدت معموله واحدافقط فمثلا((هذا زيد واقفا)) لم يعمل العامل المعنوي إلا في الحال ،على نية أشير،، أما لوقال قائل:اسم الإشارة هنا عملت في زيد الرفع على أنه خبر فهذا صحيح،، ولكن

---

(١) اللباب ٢٨٩/١

الحديث عن عمل مادل عليه هذا، وليس عن عمل هذا بلفظها لأن ذاك معنوي وهذا لفظي.

أما اللفظي فقد يطلب معمولاً أو أكثر، إذ يطلب مثلاً فاعلاً ، ومفعولاً في نحو: « قرأ محمدٌ الدرسَ».ويطلب فاعلاً وظرفاً مثل : « صام محمدٌ يومَ الخميس » وهكذا.

الخاتمة

أحسب أن هذا البحث كله جديدبالنسبة لي وفق هذه الدراسة، وقد تتفاوت جدته بالنسبة للقراء ولكني سوف أؤكد هنا على ما يأتي :

أولاً : العامل المعنوي مجالات عمله أقل من العامل اللفظي ،إذ قصر بعض النحاة عمله على الابتداء ، ورفع الفعل المضارع ، وزاد الكوفيون الخلاف أو الصرف في ناصب الظرف بعد المبتدأ ، وناصب المفعول معه ، وناصب المضارع بعد واو المعية ،أو فاء السببية المسبوقين بطلب أو نفي .ونصب الحال فيما كان له لفظ يدل عليه وهو ما سميناه النوع الثاني من العامل المعنوي.

ثانياً : لا تتصرف في معموله بالتقديم، ولا بالفصل ،ولا تتصرف فيه نفسه بالحذف .

ثالثاً : العامل المعنوي دليله اللفظي، لا يحمل مادته ولا لفظه، إذ ليس كقولك «قائم» يدل على «قام» بل هو مثل قولك : "هذا أخي أميراً". بمعنى أشير.

وأرى أن العامل المعنوي مرسخ لنظرية العامل في النحو، فلابد لكل عامل من معمول ،والعكس ،وعدم ظهور العامل أحيانا لايعني انتفائه، ولكن يعني تنوع العامل بين اللفظي والمعنوي، فأنت عندما لاتجد عاملا لفظيا للحال في نحو((هأنت زيد واقفا))فسوف تعرف أن عامله معنوي تأويله :أنبه وهكذا

وللمزيد يعاد إلى البحث والله الهادي إلى سواء السبيل .

مصادر البحث

١- القرآن الكريم .

٢- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، تأليف محمد فؤاد عبدالباقي ، دار القلم، بيروت ، مكتبة المعارف ، الرياض .

٣- الإنصاف في مسائل الخلاف . لأبي البركات الأنباري . تحقيق محمد محي الدين . دار إحياء التراث العربي .

٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . شرح محمد محي الدين . الطبعة السادسة ١٣٩٤هـ ، نشر جامعة الإمام.

٥- التعريفات ، الجرجاني . الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ بيروت .

٦- التوقيف على مهمات التعاريف . المناوي .تحقيق د. محمد رضوان الداية. الطبعة الأولى ١٤١٠ دار الفكر.بيروت.

٧- الجنى الداني في حروف المعاني ، المرادي ، تحقيق طه محسن ، ط ١٣٩٦هـ، بغداد.

٨- حاشية الصبان على الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية.

٩- الخصائص . ابن جني . تحقيق النجار . دار الكتاب العربي ، بيروت.

١٠-دراسات في النحو صلاح الدين الزعبلاوي . اتحاد الكتاب .

١١- رصف المباني في شرح حروف المعاني. المالقي .تحقيق الدكتورسعيد مصطفى.نشر دار ابن خلدون .

١٢-روح المعاني في تفسير القرآن الكريم ، الألوسي ، مكتبة دار التر

١٣- الروض الأنف ، السهيلي ، تحقيق عبدالرؤوف طه سعيد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .

١٤- شرح الألفية ، ابن عقيل . تحقيق محمد محي الدين ، المكتبة العصرية، بيروت.

١٥- شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق الدكتور السيد والمختون ، ط: ١٤١٠هـ، هجر للطباعة.

١٦- شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد ، دار الفكر ، بيروت.

١٧- شرح الرضي على الكافية ، الرضي . دار الكتب العلمية ، بيروت.

١٨- شرح المرادي على الألفية ، المرادي . تحقيق الدكتور عبدالرحمن سليمان، الطبعة الثانية.

١٩- الصاحبي ، ابن فارس . تحقيق السيد أحمد صقر ، القاهرة.

٢٠- ضياء السالك ، محمد النجار ، طه ١٤٠١هـ ، القاهرة.

٢١- الكتاب ، سيبويه : تحقيق عبدالسلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت.

٢٢- الكليات ، أبو البقاء الكفومي ، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت ، ١٤١٩هـ.

٢٣- لباب الإعراب ، الإسفرايني ، تحقيق بهاء الدين ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ، الرياض.

٢٤- اللباب علل البناء والاعراب ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق غازي مختار ، الطبعة الأولى ١٩٩٥ ، نشر دار الفكر ، دمشق .

٢٥- معجم شواهد النحو الشعرية ، الدكتور حنا حداد ، ط ١٤٠٤هـ، دار العلوم، الرياض.

٢٦- معجم المصطلحات النحوية . الدكتور محمد سمير ، ط الأولى : ١٤٠٥هـ، دار الفرقان .

٢٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام ، تحقيق الدكتور مازن والدكتور محمد ، دار الفكر.

٢٨- النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، مصر .

٢٩- نزع الخافض في الدرس النحوي ، حسين بن علوي الحبشي .

٣٠- همع الهوامع ، السيوطي ، دار المعرفة ، بيروت .

فهرس الموضوعات

الموضوع

المقدمة

المبحث الأول : تعريفه

المبحث الثاني : أنواعه

المبحث الثالث : ماهيته وهل هو عدمي

المبحث الرابع : ما يدل عليه

المبحث الخامس : عمله

المبحث السادس : أحكامه

المبحث السابع : أوجه الاختلاف والاتفاق بينه وبين العامل اللفظي

الخاتمة

فهرس المراجع

فهرس الموضوعات